

اتجاه تطور العلاقة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في العراق للمدة 2004-2020

The direction of the development of the relationship between banking reform and macro stability in Iraq for the period 2004-2020

أ.د. طالب حسين فارس الكريطي
 Prof.Dr Talib Hussein Fares Al- Kuraiti
 taleb.h@uokerbala.edu.iq
 جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
 College of Administration
 Economics, University of Kerbala

سامرة عادل حمزة المطيري
 Samira Adel Hamza AL- Mutairi
 samerah.a@s.uokerbala.edu.iq
 جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
 College of Administration
 Economics, University of Kerbala

المستخلص:-

يهدف البحث اتجاه تطور العلاقة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في العراق، من خلال بحث العلاقة بين اصلاح القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي، للوقوف على الاسس التي توفرها الادبيات الاقتصادية لهذه العلاقة، وامكانية توظيفها في تحليل مسار تطور تجارب الاصلاح المصرفي في العراق وتأثيرها على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، انطلاقاً من فرضية اساسية مفادها ان الاصلاح المصرفي ركيزة اساسية للاستقرار الاقتصادي، وان نجاح سياسات الاصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، واعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل بيانات مؤشرات الاصلاح المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2020)⁽¹⁾، وتوصل البحث ان طبيعة العلاقة بين متغيرات الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي، هي احد اسس بناء سياسات الاصلاح المصرفي الفعالة في تطوير الجهاز المصرفي واثرها في النمو الاقتصادي، وعليه جاءت التوصية بالابرز لمتخذ القرار بضرورة بناء سياسات الاصلاح المصرفي في اطار طبيعة تأثيرها على استقرار الاقتصاد الكلي وفق اتجاه العلاقة المثبتة تجريبياً.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح المصرفي، الاستقرار الكلي، حجم الودائع، اجمالي الائتمان، عرض النقد.

Abstract:

The research dealt with measuring and analyzing the relationship between banking reform and macro stability in Iraq, by examining the theoretical relationship between banking sector reform and macro stability variables, to find out the theoretical foundations provided by the economic literature for this relationship, and the possibility of employing it in analyzing the course of development of banking reform experiences in Iraq and its impact on Macroeconomic stability variables, based on a basic hypothesis that banking reform is a fundamental pillar of economic stability, and that the success of banking reform policies positively affects the levels of macroeconomic stability variables. In the research sample countries during the period (2004-2020). The research reached basic conclusions, most notably that the nature of the influence relationship between banking reform variables and macro stability variables is one of the foundations for building effective banking reform policies in developing the banking system and its impact on economic growth. On the stability of the macroeconomics according to the direction of the empirically proven relationship.

Keywords: banking reform, macro stability, volume of deposits, total credit, money supply.

*** بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق)

1- باحثة

2- تدريسي في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

1- المقدمة

يعد الإصلاح المصرفي من القضايا الجوهرية التي تشغل متخذي القرار الاقتصادي والباحثين، لما يمثله من ضرورة أساسية للإصلاح الاقتصادي المطلوب للتنمية والنمو، وان العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي هي الإطار الذي يجري من خلاله تقييم فعالية سياسات الإصلاح، ومدى تكاملها ونجاحها في تطوير النظام المصرفي، ودرجة تلبية متطلبات استقرار الاقتصاد الكلي، وبوصف ان الإصلاح المصرفي هو عملية واسعة وشاملة من التغيرات الجوهرية والضرورية التي تستهدف بنية النظام المصرفي لصالح مستويات أداء مقبولة ومتنامية لوظائفه الأساسية تتسق ومتطلبات التطور الاقتصادي المستهدف، فأن انعكاس هذه العملية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي يمثل المحصلة الأهم المعبرة عن درجة الاتساق المتحقق بين النظام المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

وتظهر أهمية الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الكلي في العراق حيث انعكس بشكل واضح على مستويات الاستقرار الكلي من خلال تطور العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي، وتعد تجربة الإصلاح المصرفي في العراق عينة مناسبة لدراسة تأثير الإصلاح المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

2- منهجية البحث:

1- لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة، والاسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد العراقي.

1-2 مشكلة البحث:

يعالج البحث المشكلة المتمثلة بدور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال مسارات وقنوات انتقال عمليات الإصلاح في الجهاز المصرفي على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، وكيف انعكست خصائص التطور في الجهاز المصرفي خلال مدة البحث على مسار العلاقة المدروسة بين متغيرات البحث.

2-2 أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية ودور الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتجميعها في اوعية مصرفية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة التي تسهم في خلق فرص عمل ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

3-2 هدف البحث: يهدف البحث الى :-

- 1- التأطير النظري للإصلاح المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي.
- 2- دراسة وتحليل العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في العراق للمدة 2004-2020.4

2-4 فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الإصلاح المصرفي يمثل ركيزة اساسية للاستقرار الاقتصادي، وان نجاح سياسات الإصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي خلال مدة البحث، وهناك اثار متباينة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في العراق خلال مدة البحث.

5-2 حدود البحث: وتتمثل بالاتي:-

- 1- الحدود الزمانية: (2004-2020).
- 2- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

سعيًا لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث, تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي, في حين تناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي العراقي , أما المبحث الثالث فقد تناول تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020

المبحث الأول: مفهوم وأهمية الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي

يناقش هذا المبحث مفهوم وأهمية الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي وعلى النحو الآتي:-

3- مفهوم الإصلاح المصرفي وأهميته

يعرف الإصلاح المصرفي بأنه (تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وبالتالي يجب إجراء عملية تقييم لجميع هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها وصفاً حقيقياً (Arnold, 2019:86), وهناك مفهوم آخر للإصلاح المصرفي بأنه جزء من العمليات المالية التي تتمثل بالعمليات المصرفية والعمليات التأمينية والتي من شأنها المساعدة في العمليات الاستثمارية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل. (Jameel,2005:9)

ومن خلال التعاريف التي مر ذكرها نجد أن عملية الإصلاح المصرفي تنطوي على عدد من العناصر تتمثل بإدخال تعديلات على الأطر القانونية والرقابية التي تحكم عمل المصارف فضلاً عن تحرير النشاط المصرفي وكذلك تقليص مساهمة الحكومة في تكوين رأس مال المصارف وتشجيع عمليات الدمج بين المصارف لتصب هذه التغيرات في رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي وتحسين مستويات جودة الخدمات المصرفية, وبما يدعم الاستقرار الاقتصادي والنمو والتنمية, وتكمن أهمية الإصلاح المصرفي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (Mckinnon,1996: 48)

- 1- تعبئة الإدخارات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.
- 2- توثيق وتعزيز التجارة الإقليمية والدولية, وشركات الإنتاج والاستثمار.
- 3- تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.
- 4- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويلات العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.
- 5- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة دولياً وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.
- 6- تأهيل وتدريب الموظفين مع متطلبات الصناعة المصرفية العالمية الجديدة حتى يصبحوا أكثر كفاءة وإنتاجية.

4- مفهوم الاستقرار الكلي وأهميته

يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تعريف الاستقرار الاقتصادي, فالبعض يعرفه على أنه بيئة اقتصادية خالية من التذبذبات أو التقلبات الاقتصادية الشديدة في متغيرات الاقتصاد الكلي, فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل في ظل تضخم واطى ومستقر يعد الاقتصاد مستقراً (Bhattarai,2005:7), كما يعرف الاستقرار الاقتصادي الكلي بأنه (تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفايدي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب في الناتج الحقيقي (Samson,2006:715).

وعليه فان مفهوم الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط بمتغيرات هذا الاقتصاد بحيث يكون لهذه المتغيرات القدرة على مواجهة وتجنب التقلبات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد. ومما تقدم نرى ان الاستقرار الاقتصادي هو الحالة التي تحقق معدلات متدنية ومقبولة اقتصادياً للتضخم والبطالة معاً والتي تحقق معها معدلات عالية من النمو الاقتصادي باستخدام كافة الوسائل والاجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

وتعد البيئة المستقرة اقتصادياً امراً أساسياً في تحقيق الكفاءة في اي اقتصاد, وقد حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين, فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على اهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, من خلال اجراءاتها في السياسيتين النقدية والمالية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث ان بلدان العالم كافة تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس بشكل واضح على اقتصاداتها, ويمكننا توضيح اهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الاتية: (Broadus,2001:1-9)

- 1- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن ان يحقق مستوى عالياً من العمالة وصولاً الى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة, وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد.
- 2- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي سيؤدي الى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم واسعار الفائدة, وبالتالي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة, كل هذه الامور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة, ومن ثم زيادة في الرفاهية الاقتصادية.
- 3- ان دور الحكومة يتمثل في توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي لما له من اهمية كبيرة في مساعدة الشركات والحكومة والافراد على التخطيط الفعال على المدى الطويل.
- 4- ان الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لا يمكن ان تكون فيه اي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمية الحالية, وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحدياً لاقتصاد الدولة, لذا فان المحافظة على الاستقرار مع مثل هذه البيئة يعد امراً ضرورياً لاستمرار النمو الاقتصادي المستدام في الدولة.
- 5- ان الاستقرار في مستوى الاسعار يمكن ان يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة, وذلك من خلال المحافظة على قوتها الشرائية, كما ان استقرار الاسعار يقلل من مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي (Mankiw,2010:278)

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي في العراق:-

جدول (1) تطور مؤشرات الإصلاح المصرفي في العراق للفترة (2004- 2020 مليون دينار عراقي)

السنة	اجمالي الودائع	معدل نمو الودائع %	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو حجم الائتمان	M2 عرض النقد الواسع	معدل نمو M2	مؤشر العمق المالي	معدل نمو مؤشر العمق المالي	أسعار الفائدة الفائدة على الودائع طويلة الاجل %
2004	3946668	—	1039542	—	12254000	—	23	—	9.1
2005	10009010	153	2907431	179.68	14684000	19.90	19	-81	7.90
2006	18897338	88	4781980	64.47	21080000	43.55	22	-78	8.50
2007	28519558	50.92	6948710	45.31	26956076	0.27	24	-76	13.60
2008	37501909	31.50	7405327	6.57	34919675	29.54	22	-78	12.20
2009	45961330	22.55	8702620	17.52	45437918	30.12	34	-66	10.12
2010	55008564	19.68	17735638	103.80	60386086	32.89	37	-63	8.43
2011	65292123	18.69	24728651	39.43	7277951	19.52	33	-67	7.62
2012	73676323	12.84	32365358	30.88	77187497	6.94	30	-70	7.87
2013	87004404	18.09	32674466	0.96	89512076	15.96	32	-68	7.46
2014	90932279	4.51	39195924	19.95	92988876	3.88	34	-66	6.59
2015	76418631	-15.96	45704775	16.61	84527272	-9.09	43	-57	6.19
2016	72276076	-5.42	47870768	4.73	90466370	7.02	48	-52	6.10
2017	73060348	1.08	52182944	9.01	92857047	2.64	44	-56	5.86
2018	83793944	14.69	51122810	-2.03	95390725	2.72	38	-62	5.87
2019	88540964	5.67	53418176	4.49	103441131	8.43	40	-60	5.32
2020	36729113	-58.5	38423236	-28.07	119906260	15.91	54	-46	7.96
معدل النمو السنوي المركب %									
2020-2004	14.96		23.65		14.3		5.14		0.83

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر التالية:

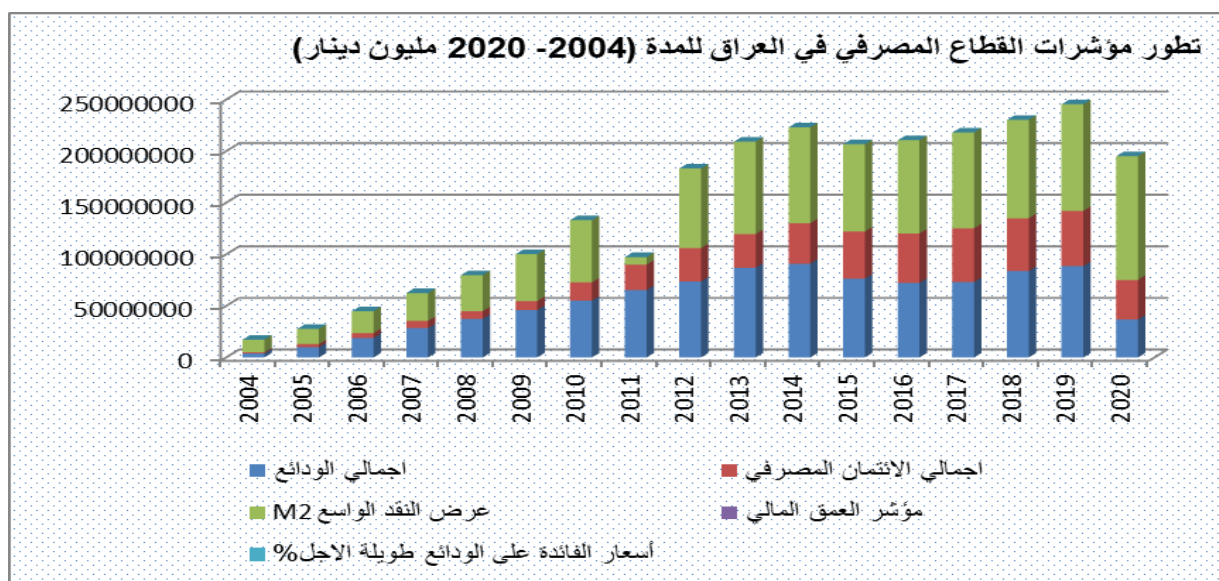
- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991- 2019).
- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005 – 2019).
- 2- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2015- 2020).
- 3- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط: <https://data.albankaldwali.org/indicator>

1-تحليل تطور حجم الودائع لدى النظام المصرفي العراقي

توضح البيانات الواردة في الجدول (1) الى زيادة حجم الودائع في العراق حيث ارتفعت (3946668) مليون دينار عراقي عام 2004 الى (36729113) مليون دينار عراقي عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (14.96%)، ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية طوال فترة الدراسة يلاحظ ان معدل نمو حجم الودائع في العراق شهد تذبذباً واضحاً فبعدما بلغ ما يقارب (50.9%) في عام 2007 انخفض ليسجل معدلات سالبة في عامي 2015 و2016 بسبب تداعيات الازمة المزدوجة التي يعيشها الاقتصاد العراقي في تلك الفترة (انخفاض اسعار النفط والحرب على الارهاب)، ثم شهد نمواً في عامي 2018 و2019، حيث ان ازمة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية بسبب التباعد الاجتماعي ادت الى تراجع النمو في اجمالي الودائع. وبشكل عام يلاحظ بالرغم من التذبذبات ان اجمالي الودائع قد ارتفع خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك الى زيادة حجم الانفاق الحكومي في الموازنة العامة سواء كانت نفقات استهلاكية او استثمارية، فضلاً عن ان المصارف الحكومية تشكل نسبة (90%) من القطاع

المصرفي العراقي مما يعطي ثقة كبيرة للمودعين بالاحتفاظ بودائعهم في المصارف وخير مثال على ذلك عند سقوط بعض المحافظات العراقية بيد الارهاب, لم يواجه المودعون اي ازمة سيولة من البنوك الحكومية لكونها ضامنة لها.

شكل بياني رقم (1)



2- مؤشر إجمالي الائتمان المصرفي:-

توضح البيانات الواردة في الجدول (1) الى زيادة حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل النظام المصرفي خلال مدة الدراسة حيث بلغ نحو (1039542) مليون دينار عراقي عام 2004 في حين ارتفع الى (38423236) مليون دينار عراقي عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (23.65%), اذ يلاحظ وجود علاقة ايجابية بين نمو الائتمان المصرفي وزيادة حجم الودائع المصرفية, ويعود زيادة الائتمان المصرفي الى اتباع سياسة نقدية توسيعية تؤدي الى انخفاض تكلفة الائتمان نتيجة انخفاض سعر الفائدة, زمن ثم زيادة الطلب على الائتمان عن طريق المصارف. مما يؤدي الى انخفاض توجه الافراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل اي قيام المقترضين بإحلال مهمة الاقتراض من السوق المالية الى المصارف التجارية, كما توضح البيانات ان معدل النمو في إجمالي الائتمان قد انخفض بنحو (2,03%) في عام 2018, وانخفض ايضاً في عام 2020 بحوالي (28,07%) نتيجة انخفاض حجم الودائع وارتفاع اسعار الفائدة على الايداع ومن ثم تكاليف الاقتراض, بسبب الركود الاقتصادي وانخفاض حجم الانفاق الحكومي وزيادة الدين العام.

3- تطوير مؤشر عرض النقد m2:-

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (1) ان عرض النقد m2 شهد ارتفاعاً عام 2004 حيث بلغ قدره (12254000) مليون دينار عراقي, وتعزى هذه الزيادة هو سعي البنك المركزي لمعالجة مشكلة التضخم بعد حصوله على استقلاليته خاصة بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 (Salih, 2012:2), حيث استمر عرض النقد بالارتفاع بمعدلات متفاوتة خلال الاعوام 2006-2011, اما في عام 2012 الذي شهد نمواً منخفضاً حيث بلغ معدل النمو (6.94%) مقارنة بالعام الذي سبقه والسبب في تدني النمو هو حصول حالة من الاستقرار النقدي في المجتمع العراقي بفعل حرص البنك المركزي للحصول على توازن في (النمو في القطاعين النقدي والحقيقي (Central Bank of Iraq, Annual Economic Report, 2012:18).

اما في عامي 2013 و 2014 فقد حقق عرض النقد معدلات نمو متباينة حيث بلغت (15.96%) و (3.88%) ويرجع هذا التباين الى تراجع إيرادات النفط و حدوث حالة من الانكماش الاقتصادي في عام 2014 مع الانخفاض في صافي الموجودات الاجنبية. Report.(Central Bank of Iraq, Annual Economic,2014:31)

اما في عام 2015 فقد شهد وعلى النقيض من جميع السنوات التي سبقت تراجع في معدل نمو عرض النقد حيث حقق نمواً سالباً مقداره (9.09%) والسبب في ذلك يعود الى استمرار تراجع الإيرادات النفطية بفعل الانخفاض الحاد في اسعار النفط. وقد عاود الارتفاع في الاعوام (2016 الى 2020) حيث بلغت قيمة عرض النقد (119906260) مليون دينار عراقي لعام 2020 نتيجة الارتفاع في السيولة المحلية والاثار التوسعي لصادفي الديون الحكومية. وقد بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع للمدة 2004-2020 (14.3%).

4-تطور مؤشر العمق المالي:-

من خلال بيانات الجدول أعلاه يظهر ان مؤشر العمق المالي تطور بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة وبوتيرة متصاعدة، فبعد ان كانت قيمة المؤشر في بداية المدة (23) لعام 2004 أصبحت (33) في عام 2011، ثم تطورت الى (54) في عام 2020، وهذه النتائج تكشف اثر الإصلاح المصرفي في رفع مستوى مؤشر العمق المالي والذي يعني زيادة تناسب حجم القطاع المالي والقطاع الاقتصادي الحقيقي وان القطاع المالي في حالة تحسن من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار ومن حيث الكفاءة تعني : مدى توفر النقد بما يناسب وحاجة النشاط الاقتصادي للتداول عبر نسبة السيولة المتاحة، بفعل مستوى الوساطة وكفاءة المؤسسات المالية.

5-تطور اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل:-

توضح البيانات الواردة في الجدول (1) ان سعر الفائدة على الودائع طويلة الاجل كان شبه مستقر في بعض السنوات، حيث بلغ نحو (9,1%) عام 2004 وفي عام 2020 حيث بلغ (7,96%) وبمعدل نمو سنوي مركب (0.83%)، حيث توضح البيانات الواردة في الجدول ان اعلى ارتفاع سجل لسعر الفائدة في الاعوام من 2007، 2008، 2009 حيث بلغ نحو (13,60%، 12,20%، 10,12%) ويعود ذلك الى زيادة السيولة في السوق المحلية نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي وزيادة التوظيف نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة معدل التضخم، وبما ان القطاع المصرفي يعد من قنوات نقل السياسات الاقتصادية، تم رفع سعر الفائدة بهدف سحب الكتلة النقدية الفائضة من الاقتصاد، وتوجيهها نحو الائتمان المصرفي، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو، حيث يلاحظ ارتفاع سعر الفائدة عام 2020 بهدف جذب الودائع نتيجة الركود الذي اصاب الاقتصاد العراقي وزيادة الاقتراض الحكومي، بهدف الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وديمومته.

المبحث الثالث:

5-تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي وانعكاسها في متغيرات الاستقرار الاقتصادي:-

يعد الإصلاح المصرفي اداة رئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، لأنه يمثل قطاعاً مالياً يحافظ على السيولة العامة في الاقتصاد، ويعد ايضاً اكبر القطاعات الاستثمارية في سوق الاوراق المالية كما يمثل قناة من قنوات انتقال السياسة النقدية التي لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي والحد من معدلات التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار سعر الصرف، حيث شهد القطاع المصرفي تغييرات كبيرة بعد التحولات الاقتصادية والسياسية خاصة بعد صدور القوانين التي ساهمت في اعطاء البنك المركزي صلاحيات تنفيذ وصياغة السياسة النقدية وحرية اختيار الادوات الكمية بما يعزز استقلالية البنك المركزي، حيث اخذ على عاتقه مكافحة التضخم، وتعزيز قيمة الدينار العراقي كهدف رئيسي وهذا ما جاء بقانون البنك المركزي

رقم 56 لسنة 2004, لذا كان للإصلاح المصرفي دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, من خلال معالجة معدلات التضخم المرتفعة, وتحقيق الاستقرار في اسعار الفائدة وسعر الصرف, ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي, وفيما يلي تحليل لانعكاس مؤشرات الإصلاح المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق.

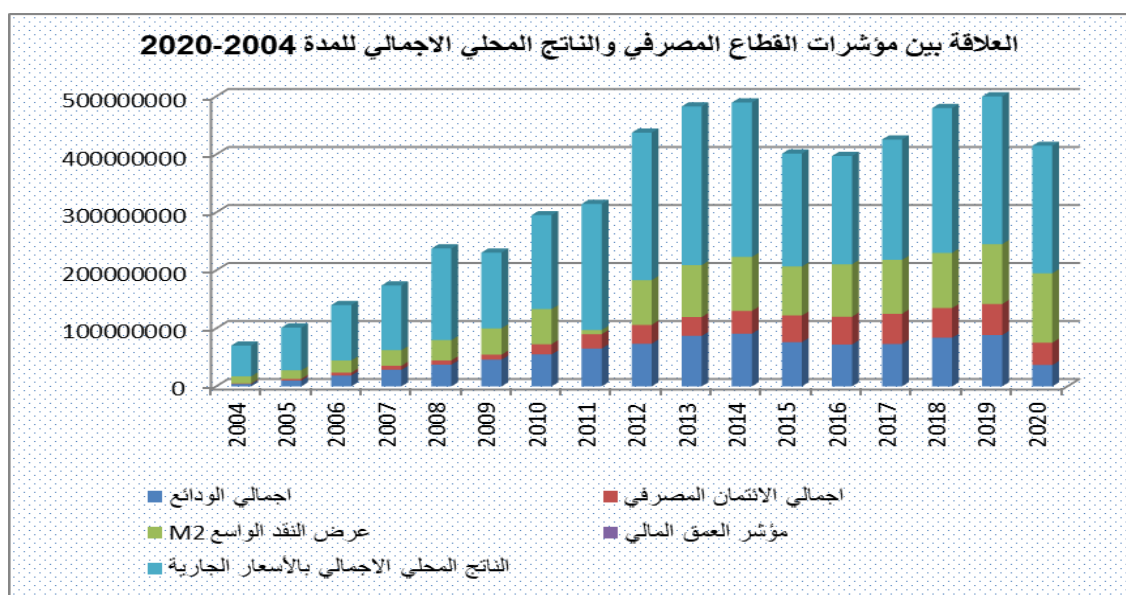
5-1 العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي:-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (2,1) الى وجود علاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث تظهر البيانات ارتفاع معدلات الناتج خلال السنوات الاولى من عام 2004 لغاية 2008 حيث بلغ معدل الناتج للأسعار الجارية (53235359, 73533599, 95587955, 111455813, 157926062), ويرجع ذلك الى ارتفاع الائتمان المصرفي ونمو الودائع المصرفية لدى النظام المصرفي.

في حين شهد عام 2009 انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي بلغت قيمته (130643200) وهذا الانخفاض يعود الى الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي, وانخفاض اسعار السلع ومنها المستوردة.

ثم عاود الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع خلال الاعوام من 2010 ولغاية 2013 وسجل عام 2014 و2015 انخفاضاً في الناتج المحلي والسبب في ذلك يعود الى تراجع اسعار النفط بشكل كبير فضلاً عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال العصابات الارهابية لبعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية, ثم اخذ بالارتفاع خلال الاعوام 2017 لغاية 2020 وذلك بسبب التحسن في اسعار النفط الذي ادى الى زيادة الصادرات وانعكس ذلك بصورة ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق, والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

شكل بياني رقم (2)



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2,1).

5-2 العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم :-

توضح البيانات الواردة في الجدول (2,1) الى وجود علاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم في العراق حيث توضح البيانات ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الاولى من الدراسة من عام 2004 ولغاية عام 2009 حيث بلغ معدل التضخم

(37%, 30.8%, 31.7%, 19.3%, 12.7%, 6.9%) ويعود ذلك الى ارتفاع الانفاق الحكومي ونمو الودائع لدى القطاع المصرفي.

جدول (2) بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020) (%)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل النمو الاقتصادي	نمو ميزان المدفوعات
2004	53235359	37	26.8	4.8	-322
2005	73533599	30.8	17.97	1.7	-73
2006	95587955	31.7	17.5	5.6	925
2007	111455813	19.3	11.7	1.9	-75
2008	157926062	12.7	18.23	8.2	34
2009	130643200	6.9	15.2	3.4	5
2010	162064566	2.9	15.2	6.4	-241
2011	217327107	5.4	11.1	7.5	-187
2012	254225491	5.6	11.9	13.9	96
2013	273587529	2.4	13	7.6	-194
2014	266332655	2.2	23	-0.7	-226
2015	194680972	1.4	25	2.5	-6
2016	186542703	0.5	20.4	15.2	-25
2017	207621134	0.2	22	-2.5	-132
2018	249574276	0.4	22.6	-0.1	-144.1
2019	254443953	0.6	23	4.4	-40
2020	219768798	0.8	40	-12.1	-47

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر التالية:

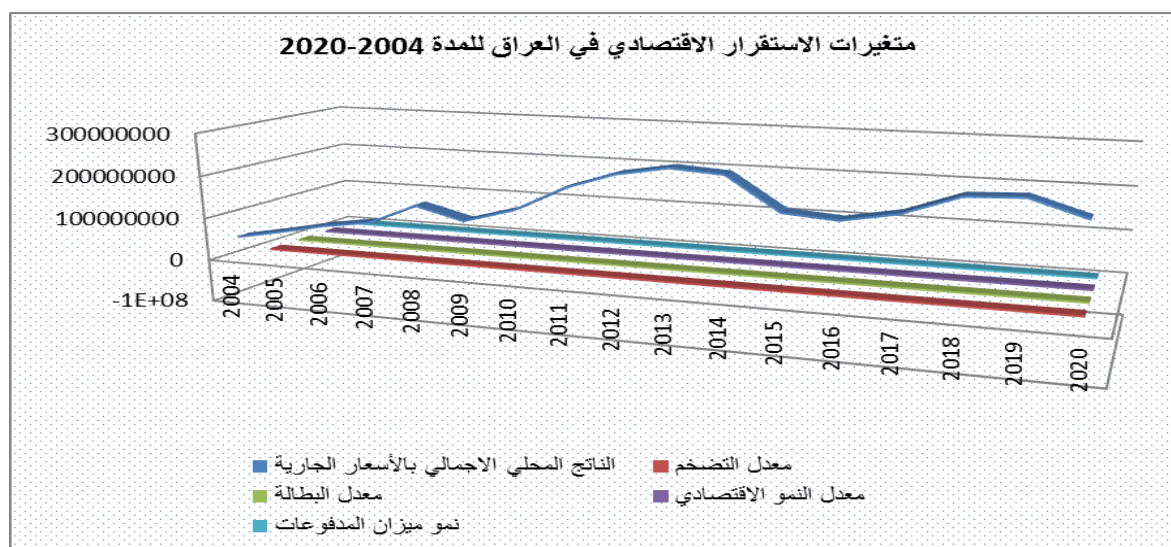
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991-2019).

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005-2019).

- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2015-2020).

البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

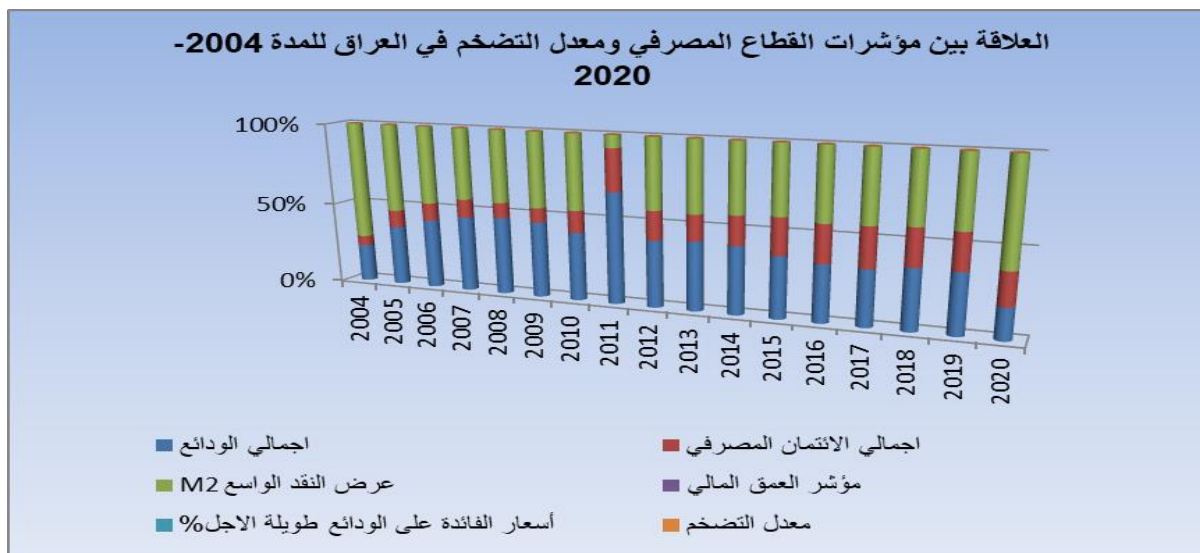
شكل بياني رقم (3)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2).

يرجع ارتفاع معدل التضخم الى اختلافات اسعار الصرف والاضطرابات الهيكلية بين إجمالي العرض والطلب الكلي نتيجة انخفاض الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، وارتفاع اسعار السلع المستوردة بالإضافة الى الزيادة في عرض النقد وعدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار في العراق. والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل التضخم في العراق.

شكل بياني رقم (4)



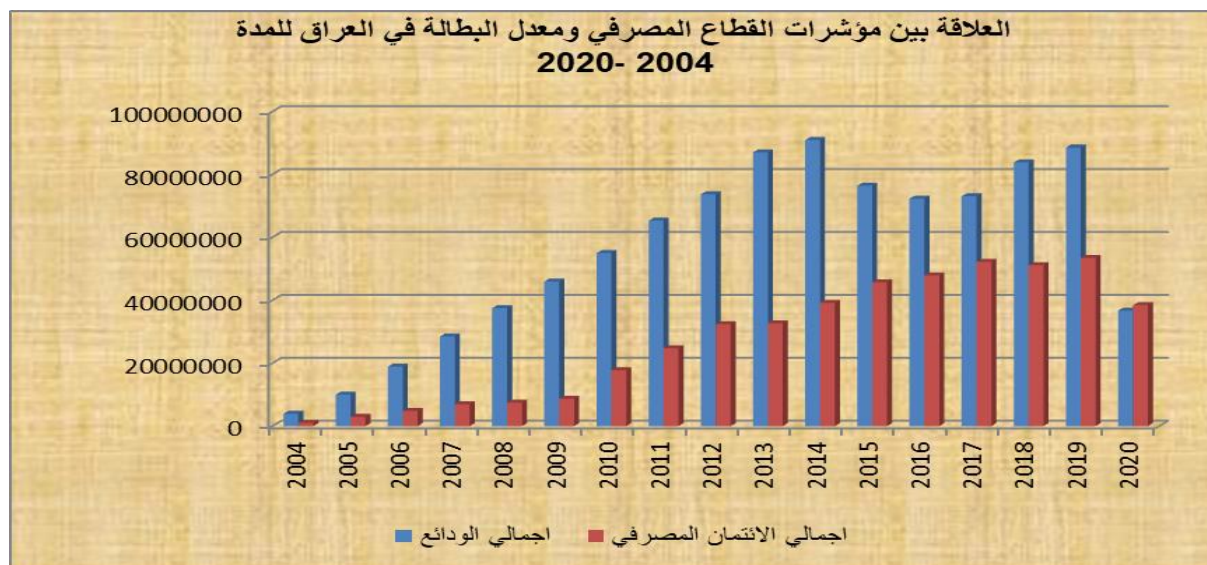
المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (2,1).

ويتضح من الشكل ان معدل التضخم في السنوات الاولى شهد طفرات ملحوظة بسبب انخفاض قيمة سعر صرف الدينار العراقي، اما في السنوات الاخيرة وعند فتح نافذة بيع وشراء العملات فقد كان لها دور في استقرار سعر الصرف، حيث سعت معظم الدول لجعل العراق سوقاً لمنتجاتها من خلال اغراقه بالسلع والمنتجات الرخيصة، حيث يوضح الشكل انخفاض معدل التضخم بعد عام 2009 ليصل الى (0,8%) في عام 2020 ويعود ذلك الى تراجع اسعار النفط وتحسين قيمة سعر صرف الدينار العراقي بالإضافة الى وجود رسوم جمركية تؤثر على البضائع المستوردة فضلاً عن ايقاف استيراد بعض المنتجات الاساسية مما حفز الانتاج المحلي من لحوم ودواجن وغيرها.

3-5 تحليل العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل البطالة :-

تشير البيانات الواردة في الجدول (2,1) الى ان العلاقة بين نمو الودائع وحجم الائتمان المصرفي ومعدل البطالة ليست بالمستوى المطلوب، حيث شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً في العراق، خاصة في السنوات الاولى من الدراسة ويعود ذلك الى المشاكل الهيكلية والبنوية في الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي والحروب المفروضة التي شهدتها العراق، كما تشير البيانات ان معدل البطالة بعد عام 2004 اخذ بالتراجع وانتشار البطالة المقنعة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العراقي. وتوقف مشاريع القطاع الخاص، مما دفع الحكومة الى اللجوء الى زيادة معدلات التوظيف في مؤسسات القطاع العام الذي تعاني اساساً من فائض في القوى العاملة، بالإضافة الى ارتفاع مستوى الرواتب في مؤسسات الدولة مقارنة في البديل القطاع الخاص ان وجد مما ادى الى زيادة العمال وانخفاض الانتاجية، والشكل الاتي يظهر العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل البطالة في العراق.

شكل بياني رقم (5)



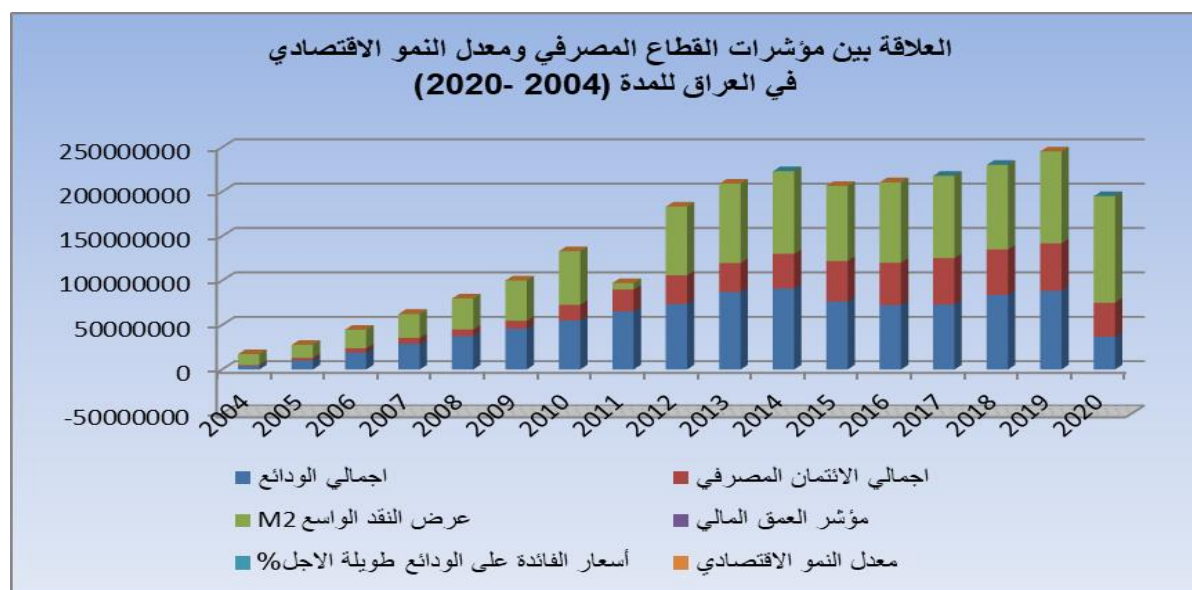
المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (2,1).

يوضح الشكل السابق ان مؤشرات الاصلاح المصرفي في العراق لم يكن لها تأثير كبير على معدل البطالة، وذلك بسبب ضعف الائتمان المصرفي في المشاريع الكبيرة واقتصاره على القروض الصغيرة، نتيجة ارتفاع المخاطر الائتمانية، وبسبب الطبيعة الثقافية التنظيمية المحافظة لدى القطاع المصرفي العراقي، كما يوضح الشكل ان اعلى معدل بطالة كان في عام 2020 حيث بلغ حوالي (40%) ويعود ذلك الى انخفاض نمو الودائع المصرفية بمعدل (58%) وانخفاض الائتمان المصرفي بمعدل (28,07%) فضلاً عن ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع لتصل الى (7,96%) وهذا التراجع في قدرة القطاع يرجع الى اسباب اهمها انخفاض اسعار النفط الذي تعد المغذي الرئيسي للموازنة العامة مما ادى الى زيادة الدين الحكومي ومن ثم انخفاض السيولة النقدية.

4-5 العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي

يتضح من الجدول (2,1) ان هناك علاقة بسيطة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، حيث شهد معدل النمو الاقتصادي في العراق تذبذباً خلال مدة الدراسة، اذ شهد معدل النمو ارتفاع ملحوظ للأعوام من 2004- 2013 لكون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط، وشهدت هذه المدة تحسن في اسعار النفط وتخفيض الديون العراقية الخارجية واعادة جدولة المتبقي منها، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة الاستثمار في قطاع النفط، كما توضح البيانات انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي خلال المدة 2014- 2017 بسبب تداعيات الازمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي لعام 2020 حيث بلغ (12,1%)، قابلاً لانخفاض الائتمان المصرفي بمعدل (28,07%) وارتفاع اسعار الفائدة الى (7,96%)، وانخفاض حجم الودائع لدى القطاع المصرفي الى (59%) بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة نفشي جائحة كورونا حيث توقفت اغلب الأنشطة الاقتصادية والتي انعكست على زيادة عجز الموازنة وانخفاض الدخول والودائع.

شكل بياني رقم (6)



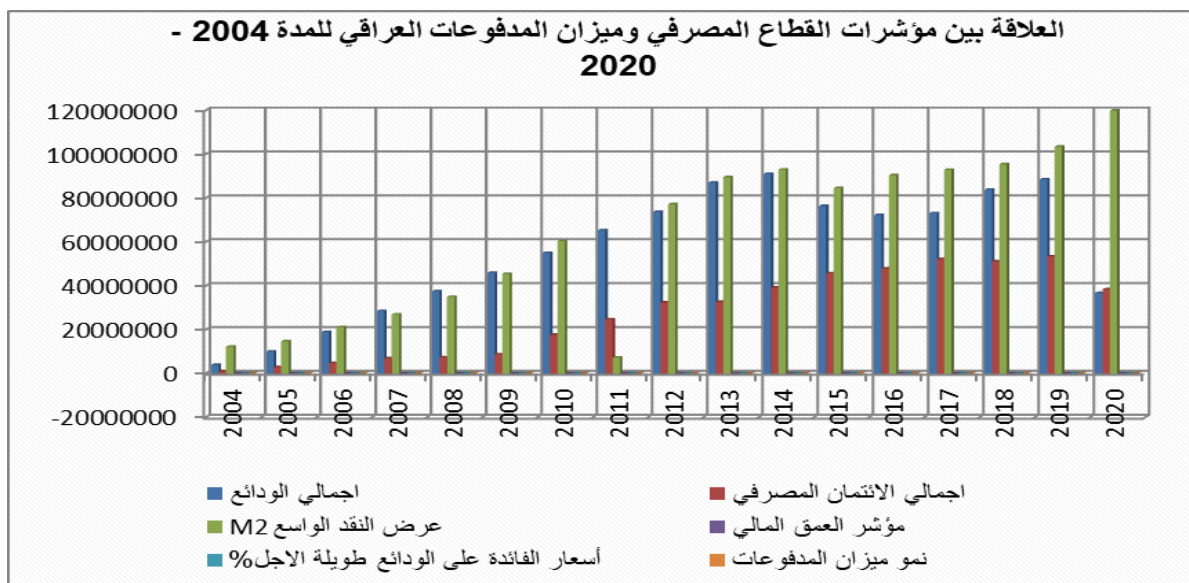
المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (2,1).

يوضح الشكل اعلاه ان بعض السنوات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الودائع وحجم الائتمان المصرفي، لكن قابلها انخفاض النمو الاقتصادي وكذلك الحال بالنسبة لانخفاض اسعار الفائدة على الودائع والتي رافقتها انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، بسبب اعتماد العراق على عائدات النفط لتمويل الانفاق الحكومي وخلق فرص العمل، في ظل غياب الاستثمار والانتاج، مع الاخذ في نظر الاعتبار صعوبة تقليص الانفاق الحكومي لاسيما مع الحاجة المتزايدة لمزيد من الانفاق العسكري والامني وظهور جائحة كورونا.

5-5 تحليل العلاقة بين مؤشرات اصلاح المصرفي وميزان المدفوعات:-

مر ميزان المدفوعات العراقي بتقلبات شديدة خلال مدة الدراسة، حيث شهد تحسناً ملحوظاً للأعوام من 2004 لغاية 2009 حيث بلغ (-322%, -73%, 925%, -75%, 34%, 5%), ويعود ذلك الى التطور الملموس في بعض المؤشرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العراقي، حيث استمرت اسعار النفط الخام في التحسن في الاسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام اضافة الى ارتفاع حجم الانتاج النفطي عبر جولات التراخيص مما انعكس ايجابياً في تحقيق هذا الاداء على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي، كما يظهر من الشكل انخفاض ميزان المدفوعات في بعض السنوات نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب اعتماد اقتصاد العراق بشكل كبير عليه اضافة الى الاعتماد شبه المطلق على الاستيرادات لسد حاجة السوق المحلية.

شكل بياني رقم (7)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (2,1).

يوضح الشكل اعلاه ان العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي وميزان المدفوعات العراقي ضعيفة، وذلك لان ميزان المدفوعات يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، وبما ان العراق بلد ذو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط في القسم الاكبر من صادراته النفطية، تنعكس الزيادة في ايراداته النفطية على زيادة النفقات العامة خاصة النفقات الجارية، ومن ثم زيادة الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي وزيادة معدل التضخم.

6-الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات

- 1- ان الاصلاح في النظام المصرفي، بعد انطلاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا يتطلب وجود نظام مصرفي متطور ومستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة، والتي تساهم في خلق فرص العمل، وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد.
- 2- تشير نتائج تحليل مؤشرات الاصلاح المصرفي العراقي الى نمو حجم الودائع المصرفية وجمالي الائتمان واستقرار اسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل خلال مدة الدراسة، كما توضح النتائج عدم وجود علاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل البطالة الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً طوال مدة الدراسة.
- 3- تشير النتائج الى عدم قدرة النظام المصرفي على التأثير في معدل النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، وذلك بسبب حالة الاقتصاد العراقي والوضع الراهن القائم على اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

6-2 التوصيات

- 1- اعادة صياغة وبناء سياسات وبرامج الاصلاح المصرفي في العراق وبما يتلائم مع طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وحاجته الى اصلاحات مصرفية تهدف الى جعل دورة الدخل والانفاق تمر عبر قنوات الجهاز المصرفي، ليتمكن النظام المالي من اداء دوره في الوساطة الفعالة بين وحدات الفائض ووحدات العجز وفق مؤثرات اقتصاد السوق.

2- ضرورة الموائمة ما بين سياسات الاصلاح المصرفي والسياسات المالية وبما يجعل الاستقرار الكلي ميزان مشترك لهذه الموائمة من خلال فك التعارض بين تأثير الانفاق النقدي الحكومي والعرض النقدي للقطاع المصرفي على متغيرات الاستقرار الكلي وذلك من خلال استهداف الانفاق الاستثماري الحكومي لتطوير الطاقة الاستيعابية للاستثمار الخاص من خلال تطوير بيئة الاستثمار. يقابله اصلاح مصرفي يستهدف تطوير فعالية النظام المصرفي في الاستجابة للطلب على الاستثمار المنتج.

3- ادخال التقنيات المصرفية الحديثة في النظام المصرفي، والعمل على توفير البرامج التدريبية التي تساهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير واصلاح القطاع المصرفي، اضافة الى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الكفاية والمخاطر من أجل انخراط النظام المصرفي في العملة المصرفية بفاعلية.

المصادر

- 1- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Economic Report, 2012, p. 18.
- 2- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Economic Report, 2014, p.31.
- 3- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics, Annual Report for the years (1991-2019).
- 4- Central Bank of Iraq, Financial Stability Report for the years (2015-2020).4
- 5- Daniel Arnold, , Analysis of the Economic Crises of Yesterday and Today, Translated by Abdel-Amir Shams El-Din, University Foundation for Publishing and Distribution, Beirut, 2019, p. 86.
- 6- J.Broaddus , 2001, Transparncy , in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No,3,USA,2001,p 1-9.
- 7- Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , UK, September 2005, p7.
- 8- Mazhar Muhammad Salih, Monetary Policy of the Central Bank of Iraq and the Paradox of Prosperity in a Rentier Economy, Central Bank of Iraq, Baghdad, March, 2012, p. 2.
- 9-N.Gregory Mankiw, Macroeconomics,7th Ed, Worth Publishers , New York, 2010, P 278
- 10- Paul Samson, and William Nord House, Economics, 1st edition, Lebanon Library Publishers, Beirut, 2006, p. 715.
- 11- Ronald McKinnon, The Best Approach to Liberalizing the Economy Egypt, 1996, p. 48
- 12- Sarmad Kawkab Jameel, The Iraqi Financial System and Reconstruction, Al-Jandoul, Issue 20, April, 2005, p. 9.
- 13- Unified Arab Economic Report for the years (2005-2019).
- 14- World Bank, International Open Data, available at: <https://data.albankaldawli.org/indicator>